التحليل المكاني لواقع التكتلات الاقتصادية في دول العالم الاسلامي

دراسة في الجغرافية السياسية

د . نشوان محمود جاسم الزيدي م. م. شيماء قيس خليل السلطان

جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافيا

(قدم للنشر في 2018/2/15 ، قبل للنشر في 2108/3/20)

الملخص :

شهد العالم المعاصر لجوء العديد من الدول الاسلامية الدخول في تكتلات اقليمية وغير اقليمية والدخول في اتفاقيات تجارية اقليمية فضلا عن انظمام العديد من دول العالم الاسلامي الى منظمة التجارة العالمية . وتسعى هذه التكتلات الى تحقيق العديد من الاهداف منها اقتصادية وسياسية , وفي دول العالم الاسلامي فانها تحاول التخلص من سطوة التبعية الاقتصادية التي تضرب اقتصادياتها وتجمعاتها الستة لتحقيق تكامل اقتصادي.

الكلمات المفتاحية : اتفاقيات , التكامل الاقتصادي , الاهمية النسبية .

Abstract

The world has witnessed since a while that many developing and advanced countries tend to enter into regional and non regional agglomeration in commercial treaties besides many developing countries joining World Trade Organization. These agglomerations seeks to a chieve many aims including economical and political ones. In the islamic world countries they are trying to get rid of dominance of economical dependence which strikes the economy of the six agglomeration countries (eight islamic countries – ECWAS – ECO – GCC – ECAS - UMA) to achieve complementary economic.

المقدمة

يعد تكتل الدول الاسلامية من المشاريع الاقل حظا في المنافسة على تشكيل المنطقة وهذا يرجح الى ان المدافعين عنه اعتبروا منبوذين دوليا وذلك للصراعات السياسية في المنطقة الذين اتخذوا طابع العنف والتنظيم المسلح داخل دول الاقليم , اذ ترجع بدايات تشكيل تجمع اسلامي الى جمال الدين الافغاني الذي كرس حياته وجهوده للدعوة الى شمل المسلمين وتوحيد لوائهم تحت الجامعة الاسلامية للارتقاء باحوال المسلمين ليصبحوا قوة حضارية جديدة الا انها لم تجد ارضا في الواقع , اذ يرى انصار المشروع الاسلامي في دول العالم ان المسلمين ذات الاقلية يتعرضون للابادة والاستغلال والاذلال على يد المذاهب الاخرى اذ يرجع ضعف الدول الاسلامية التي تخضع تحت الحكم العلماني الا ان حال المسلمين ووضعهم الاقتصادي والسياسي في تلك الدول لن يتحسن في ضوء سيطرة مظاهر العولمة والنظم الاقتصادية الراسمالية التي سادت العالم .

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة جيوبوليتيكية للتكتلات الاقتصادية في دول العالم الاسلامي في محاولة لوضع صورة مبسطة عن واقع هذه التكتلات ومدى فاعليتها في النظم التجارية السياسية .

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث في ان صور التكتلات الاقتصادية للعالم الاسلامي لم تكتمل بالصورة المنشودة في ظل سيطرة العولمة والشركات المتعددة الجنسيات والنظم الراسمالية العالمية المستحوذة على معظم اقتصاديات هذه الدول .

اهمية البحث :

ترجع اهمية البحث الى ابراز موقع العالم الاسلامي بين الانظمة الاقتصادية العالمية كونه يحظى باهمية سياسية وجيو سياسية في النظم العالمية لما تحويه من مقومات اقتصادية وتجارية تسعى فيها الدول الاسلامية الى التكامل الاقتصادي المنشود .

فرضيات البحث :

1- هناك العديد من الخطوات الواجب اتباعها من اجل الوصول الى درجات الاندماج الاقتصادي في دول العالم الاسلامي .

2- توجد ستة تجمعات اقتصادية كبيرة في دول العالم الاسلامي.

3- تحظى هذه التجمعات باهمية نسبية كبيرة في الاقتصادات العالمية .

المنهج العلمي المتبع في البحث:

اعتمد البحث على دراسة المنهج الاقليمي كمنهج دراسة في الجغرافية السياسية متخذين من دول العالم الاسلامي اقليما حتى تسهل دراسته من الناحية العلمية .

هيكلية البحث :

جاءت هيكلية البحث لتتناول اربعة محاور , شمل المحور الاول المراحل التي مرت بها التكتلات الاقتصادية في العالم الاسلامي .في حين ضم المحور الثاني نشأة التكتلات الاقتصادية في دول العالم الاسلامي . بينما شمل المحور الثالث واقع التكتلات الاقتصادية القائمة في دول العالم الاسلامي. واخيرا ضم المحور الرابع , الاهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية في دول العالم الاسلامي .

الحدود المكانية للبحث:

تتحدد منطقة الدراسة في دول العالم الاسلامي البالغة مساحته 32000000 كم^2 وبعدد دول بلغ 57 دولة وعدد سكاني بلغ 1,650,000,000 نسمة , ويقع هذا الاقليم بين دائرتي عرض 55 شمالا – 17 جنوبا , وخطي طول 18 غربا – 142 شرقا لاحظ (الخارطة 1) , وهذا الموقع يتيح فرصة الوصول الى مواقع القوة في الجغرافيا السياسية .

الخارطة (1) :الموقع الفلكي لدول العالم الاسلامي *

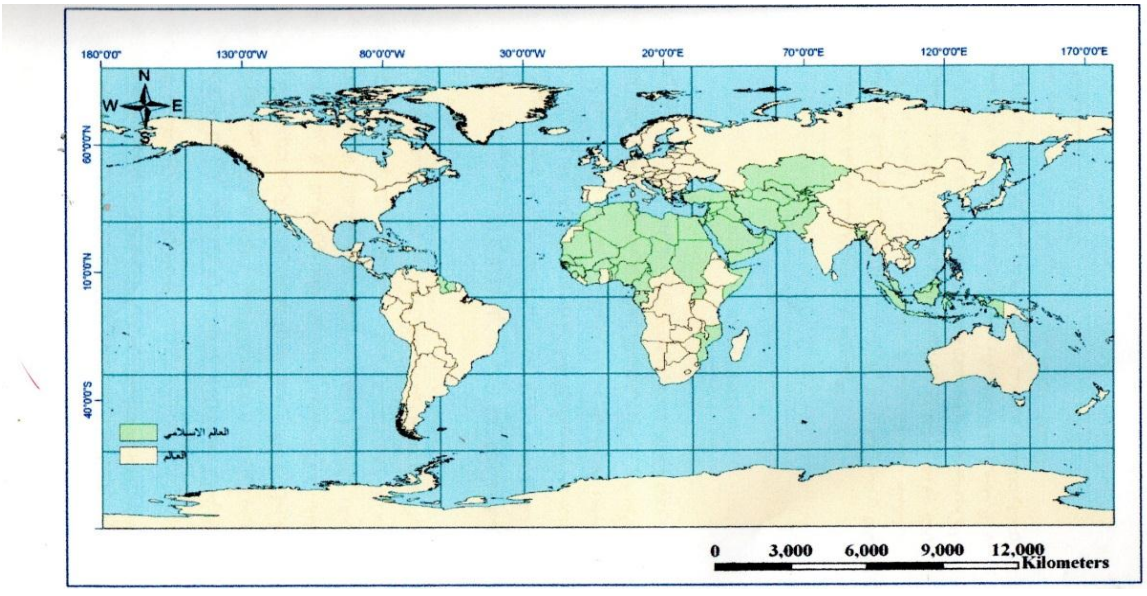

- عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج ARC GIS V9.3

اولا : المراحل التي مرت بها التكتلات الاقتصادية في العالم الاسلامي :

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً كبيراً في اقتصاديات الدول ولاسيما في اتساع السوق بسبب قيام العديد من التكتلات الاقتصادية. وقد نشأت معظم التكلات الاقتصادية في العالم الاسلامي في الستينيات من القرن الماضي[1] . أي بعد تاسيس حركة عدم الانحياز عام 1961 ومجموعة الـ 77 عام 1964 وجامعة الدول العربية. ونشأت صلات اقتصادية بين دول العالم الاسلامي على مستويات ثنائية واقليمية وشبه اقليمية. ففي عقد الستينات ظهر (تكتل الجماعة الاقتصادية الشرق افريقية) والاتحاد الكمركي والاقتصادي (افريقيا الوسطى) ومنظمة الوحدة الاقتصادية ECO .

وفي عقد السبيعينات ظهر تكتل اخر هو التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا (الايكواس) وفي عقد الثمانينات نشأ تكتل للدول الاسلامية في غرب افريقيا وهو تكتل اتحاد المغرب العربي الذي تاسس سنة [2] 1989 .

يبرز التكتل الاقتصادي بين الدول كاحد ابرز الاشكال التي ظهرت لتيسير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاديات الدول

المتكاملة وبالذات خلال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ادت بالضرورة الى تكتل الدول فيما بينها . اضافة الى ان هذه التكتلات مفيدة لاعضائها لانها توجد فيما بينها سوقا كبيرا للتجارة البينية الحرة تقريبا من جميع القيود (تتجاوز محدودية السوق المحلية وكذلك الاستثمار وفوائد اخرى، الا ان هذه التكتلات قد تمثل للدول غير الاعضاء فيها تحديا كبيرا ومنافسة قوية، وخصوصا اذا لم تكن في تكتل اخر[3] .

كما ان هناك درجات من الاندماج او التكتل الاقتصادي حيث تتطور مستواه من الدرجة الاقل الى الدرجة الاعلى من الاندماج التجاري والاقتصادي. على النحو الاتي:

1- اتفاقية التجارة التفضيلية: وتعني مجموعة الاجراءات التي تتخذها دول معينة لتحقيق القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها . بمعنى اخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتنصب هذه التفضيلات اساسا على تخفيض الرسوم الجمركية او الغائها، وقد تمتد هذه الدول فيما بينها، ويعد هذا الشكل ابسط درجات التكتل الاقتصادي[4] .

2- منطقة التجارة الحرة:-

وتعني التحرر من التبعات الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الاعضاء من خلال انشاء منطقة تجارة حرة، وبذلك تحافظ كل دولة على عقباتها التجارية ضد السلع الواردة من الدول غير الاعضاء في المنطقة ، حيث تعتبر منطقة التجارية الحرة اساس لاقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الاعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الاخرى[5] . وتختلف منطقة التجارة الحرة عن نظام التجارة التفضيلية حيث تشمل منطقة التجارة الحرة التي تقوم على بين دولتين او اكثر على مجموعة الاجراءات التي تزيل العقبات كافة والقيود الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الاعضاء في المنطقة باستثناء خدمات راس المال، في حين ان نظام التجارة التفضيلي لا يشمل ازالة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية وانما تخفيضها . ويترك للدول الاعضاء في المنطقة الحرية الكاملة في صياغة السياسات التجارية وبذلك فهي تتفق مع نظام التجارة التفضيلي في هذه الصياغة.

الاتحاد الجمركي:

هو مرحلة اعلى من مرحلة ايجاد منطقة حرة اذ ان الاتحاد الجمركي تتواجد فيه المعاملة الجمركية للدول

الاعضاء لدى تعاملها مع الدول الاخرى غير الاعضاء، وهي ان يصبح لها حائط جمركي في تعاملها مع الغير[6]، وهو ما لا يوجد في نهاية منطقة التجارة الحرة التي تمنح الدول الاعضاء فيها بعضها البعض تخفيضات جمركية او اعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية كافة وازالة التعريفة وغير التعريفة.

3- السوق المشتركة:

تمثل درجة اعلى واكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي، اذ لايكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة، وتوحيد رسومها الجمركية، بل ان التكتل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الانتاج المختلفة سواء اتصل الامر بالعمل ام براس المال، ولاشك ان هذا التحرير لعناصر الانتاج له اثر كبير على مدى ما يمكن ان يتحقق من خلال التكتل الاقتصادي. اذ ان لامر لايتوقف على تجارة السلع بل يمكن ان يؤثر في عمليات الانتاج بالشكل الذي يوسع فيها وبالتالي من التجارة وبذلك عن طريق اثر حركة عناصر الانتاج على التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة ومن ثم على انتاجيتها وتكاليفها، واسعار منتجاتها واثر ذلك كله على تجارتها، وتعتبر الاسواق المشتركة خطوة هامة للوصول الى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة[7].

4- الاتحاد الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية):

يقصد بالاتحاد الاقتصادية او الوحدة الاقتصادية ادماج اقتصاديات الدول المقدمة في اتجاه واحد، وذلك عن طريق تجمع الموارد والعوائد الانتاجية المادية والبشرية وتوجهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد وتسير انتقال رؤوس الاموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة وذلك بقصد زيادة الانتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية, كما انه قد يكون مفيدا ان تعرف بين التعاون والتكامل، فالتعاون يعني ازالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية، والاتفاقيات التجارية واجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي، بينما التكامل الاقتصادي يعني ازالة هذه العقبات امام الوحدة الاقتصادية، باتباع مراحل محددة تنتهي بانشاء سلطة فوق قومية[8].

5- التكامل النقدي:

تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق احلال عمله مشتركة محل العملات الوطنية للدول الاعضاء، وبذلك يعد التكامل النقدي اهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدي الى خلق فعاليات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية بما فيها المبادلات وانتقال العمال ورؤس الاموال دوليا، فالمبادلات

التجارية يترتب عليها مدفوعات وانتقال راس المال والعمال اللذان يثيران احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل النقد الاجنبي بدون رقابة، أي ايجاد تكامل نقدي والذي يعد بدوره جزاءا لايتجزأ من التكتل الاقتصادي[9] لاحظ الشكل (1) .

الشكل (1) درجات الاندماج الاقتصادي

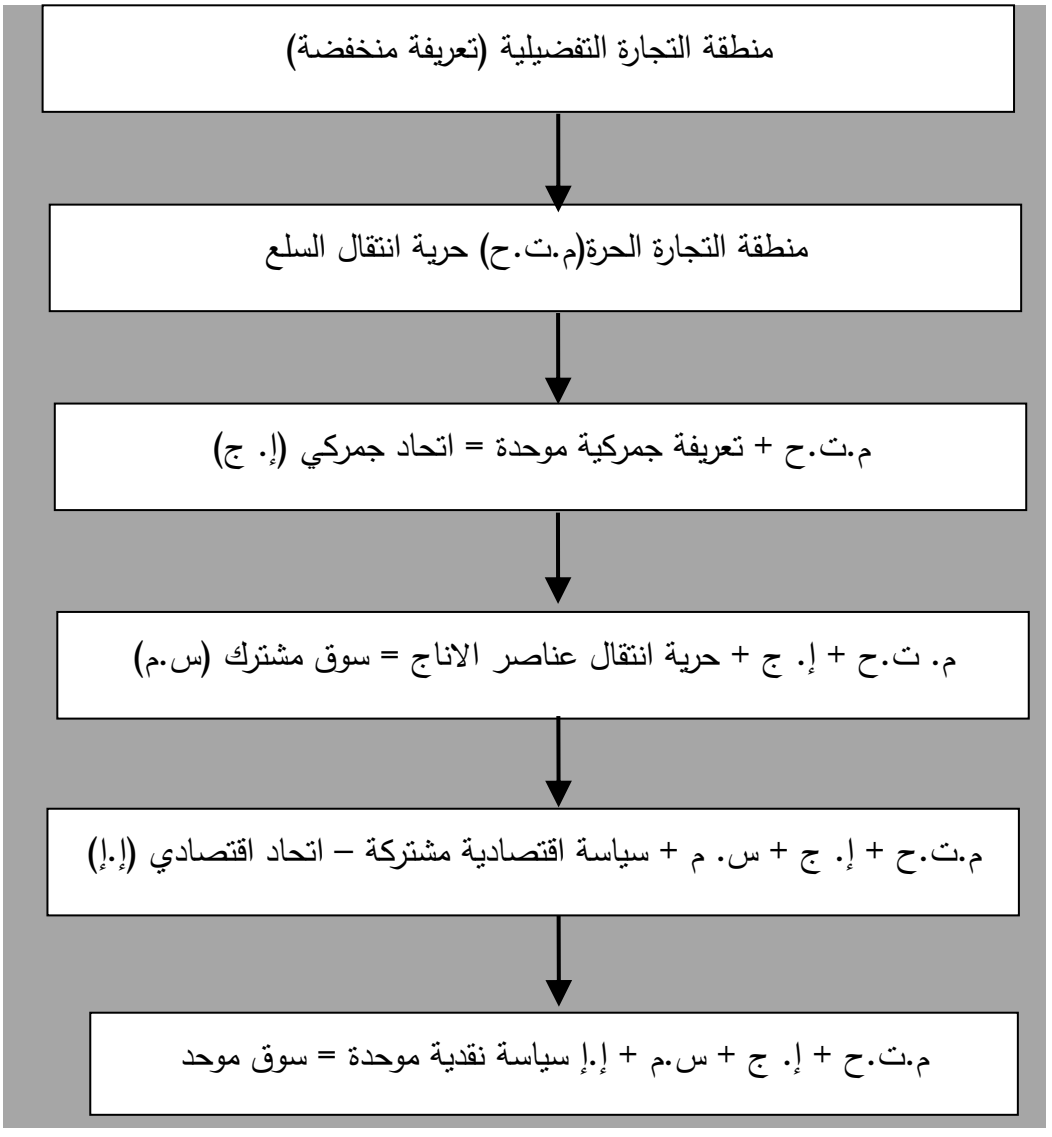

- فليح حسن خلف, اقتصاديات الوطن العربي، دار الحامد للطباعة ,عمان– الاردن، الطبعة الاولى 2004، ص220.

وفي ضوء ما تقدم فان الانضمام للتكتلات الاقتصادية اصبح امرا ضمنيا خصوصا بالنسبة للاقتصادات النامية. اذ لم يعد هناك مجالاً للنجاح في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الاقتصادية [10]. ويمكن القول ان شعار والتعامل التجاري والاقتصادي اصبح "البقاء والتطور للاكثر كفاءة ومنافسة وقوة"

ثانيا: نشأة التكتلات الاقتصادية :

تعد التكتلات الاقتصادية من اهم مستويات المشاركة الاقتصادية الدولية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين، حيث اتجهت انظار العالم صوب التكتلات في محاولة للخروج من الازمات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية على حد سواء وكمحاولة لتدعيم مركزها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

1- اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1953:

تعد فكرة التكتل من اقدم الافكار المطروحة منذ عهود الاستقلال، ولقد تبلورت اولى جهود الترجمة العملية لهذه الفكرة في قيام جامعة الدول العربية في عام 1953[11] وان كان سبق قيام الجامعة التوصل الى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1950 بين دول الجامعة العربية وقد كان هدف هذه الاتفاقية هو دعم التعاون من اجل بناء اقتصاديات عربية عتيدة عن طريق الاستثمارات المشتركة وتبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية الا ان هذه الاتفاقية ظلت روحا بلا جسد[12].

2- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت:

تجسم هذا التعاون سنة 1953 في ابرام (اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت) بين دول الجامعة العربية، وهم الاردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان ومصر وليبيا واليمن، وتشمل هذه الاتفاقية جملة من الاعفاءات من الرسوم الجمركية تستهدف انشاء منظمة تجارية عربية حرة كمدخل لقيام قضاء اقتصادي عربي متكامل ومتضامن. وتعد هذه الاتفاقية هي اولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية بل انها ايضا اول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية التي وضعت اسس التجمع العربي واحكامه، وقد بينت الاتفاقية في ديباجتها، ان الهدف من ابرامها هو تحقيق (تعاون وثيق) في المجالات الاقتصادية بين البلدان العربية بما في ذلك ((تسهيل التبادل التجاري)) بينها طبقا لما يقرره ميثاق الجامعة العربية

الا انها لم تسهم بشكل ملموس في تطوير التجارة البينية العربية [13].

3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

تم التوجه نحو التوصل الى اتفاقية للوحدة الاقتصادية باعتبارها من اهم الاهداف التي تسعى اليها جامعة الدول العربية وذلك بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 1956/5/19 .[14] وتم تدارس امكانية قيام وحدة اقتصادية بين الدول العربية في اطار الجامعة العربية، واتجاه الدول نحو التكتل الاقتصادي، وكذلك امكانية قيام سوق عربية مشتركة، واستمرت الجهود من تحقيق ذلك في السنوات التي تلت التاريخ المذكور بين اجتماعات للخبراء واجتماعات للمجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية الذي تم انشائه في اطار هذه الجهود والجامعة العربية الى ان تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في 1962/6/6 . وعقد المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية دورته الاولى في 1964/4/3 . وتضمنت الاتفاقية اهدافها حرية انتقال الاشخاص ورؤس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك حرية النقل والترانزيت[15]، وللوصول الى تحقيق الوحدة الكاملة تقتضي المادة الثانية بان تعمل الدول الاعضاء على جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة وتوحيد انظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت وعقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية وكذلك توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية واتخاذ أي اجراءات اخرى تلزم لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية، بعد الانتهاء من توقيعها، ذلك ان كثيراً من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة منها تعارض الانظمة السياسية وتنوع الانظمة الاقتصادية وكذلك تفاوت الدخول وايضا تنوع البنيات الاقتصادية واختلاف البنيات النقدية. فبالرغم من تماسك برنامج الاندماج[16] الذي نصت عليه هذه الاتفاقية وبرغم اهدافها الحميدة، فقد تخلت الدول الاعضاء عنها في عام 1964 وانتهت الى طريق اخر هو السوق المشتركة.

4- اتفاقية السوق العربية المشتركة:

تم في عام 1964 التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث صادق على هذا القرار كل من

(الاردن – العراق – سوريا – مصر) [17] وذلك رغبة من الدول العربية الموقعة في تحقيق التكامل الاقتصادي لتحقيق مكاسب اقتصادية عربية على مستوى كل دولة. فقد جاءت فكرة هذه الدول العربية نتيجة الاستعمار الذي ربط اقتصاد هذه الدول بمصالحه وبالتالي اثر سلبيا على الوضع الاقتصادي والسياسي للدول العربية . وتعتبر السوق العربية المشتركة من اهم المنجزات التي تحقق لمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث جاء قرار انشاء السوق للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، وايضا للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف العمل، [18] الا ان هذه الاتفاقية لم يوقع عليها سوى اربع دول من بين الاعضاء في الاتفاقية (الوحدة الاقتصادية) فهذه المحاولة ولدت ميتة حيث لم تعرف سوى الجمود والتردد الى الان.

5- تجمع الاقتصادي العربي:

من محاولات التكامل الاقتصادي العربي،التجمع الاقتصادي العربي الذي عرف بـ مجلس التعاون العربي الذي اعلن عن ميلاده في 16 شباط 1989 [19] في قمة بغداد بين اربع دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية غير ان هذا التجمع لم يكتب له النجاح حيث كتبت شهادة وفاته سريعا في اعقاب الاجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 اغسطس 1990، وهو الاجتياح الذي يعرف بحرب الخليج الثانية التي استمرت خلال الفترة من 12 اغسطس 1990 وحتى 28 فبراير 1991[20].

6- اتفاقية تسير التجارة ومنطقة التجارة الحرة:

دخلت اتفاقية التجارة ومنطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في سنة 1983 وتتضمن هذه الاتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تبادل الاعفاءات الكمركية والضرائب ذات الاثر المماثل على السلع غير المصنعة والسلع المصنعة على ان يتم تبادل الاعفاءات الكمركية وغير الكمركية بالكامل للمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام العربية المنشأ[21]. وقد وقع على هذه الاتفاقية 16 قطرا عربيا، وتعد هذه الاتفاقية مهمة كونها ربطت بين تحرير التجارة وتطوير الانتاج وهي تسعى ايضا الى تنمية التجارة من خلال تطوير القدرات الانتاجية وطاقاتها التصديرية الى الاسواق العربية، ونظرا لتشابه القاعدة الانتاجية في العديد من الدول العربية فهي لم تتفق الا على سلع محدودة ولم تحدد الاتفاقية الجدول الزمني للتوصل الى تحرير جوهري للتجارة البينية، وهي بهذا لم تفصل بين مسار تحرير التجارة ومسار التعاون العربي في المجالات الاخرى.

7- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يمثل اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1996 [22] خطوة اخرى الى الوراء وانتكاسة كبرى لجهود التكامل الاقتصادي العربي فبعد مضي نصف قرن من الزمان على قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، والاعلان عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقيام السوق العربية المشتركة في النصف الاول من حقبة الستينيات من القرن العشرين، نجد قرار القمة الاقتصادية العربية التي عقدت بالقاهرة في يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحيث تضم الدول العربية كافة. فكانت العضوية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتطلب استيفاء شرطين اساسيين الاول: المصادقة على تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والشرط الثاني للانضمام الموافقة على البرنامج التنفيذي[23]. وبلغ عدد الدول العربية التي اوفت بالشرط الاول (19) دولة. اما التي اوفت بالشرطين معا حتى عام 2000 فاربعة عشر دولة عربية، هي دولة مجلس التعاون الست (مصر – المغرب – العراق – سوريا – الاردن – تونس – لبنان – ليبيا) وتشكل مجموعة الدول العربية الاربعة عشر الاعضاء في منطقة التجارة الحرة. ولم تستكمل السودان واليمن وموريتانيا حتى عام 2000 اجراءات الانضمام، اما بقية الدول العربية الاخرى واهمها الجزائر فلم تصادق على الاتفاقية حتى ذلك التاريخ[24].

ثالثا :واقع التكتلات الاقتصادية القائمة في دول العالم الاسلامي:

1-مجلس التعاون الخليجي (GCC): GULF COUNCIL CORPORATION

يقصد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. والذي يطلق عليه في الغالب اسم مجلس التعاون الخليجي[25] مجموعة الدول الست التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع القمة الخليجية بالرياض في 4 فبراير 1981 بانشاء مجلس التعاون والتنسيق في المجالات كافة هذه الدول الستة هي (دولة الامارات العربية المتحدة – دولة البحرين – المملكة العربية السعودية– سلطنة عُمان – دولة قطر – دولة الكويت) ودخلت الاتفاقية مرحلة التطبيق في مارس 1983 . وتعد هذه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة محورا للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. حيث اتجهت الاتفاقية بين دول مجلس التعاون الخليجي المفصل التجاري لاقامة التكامل الاقتصادي، وهو المدخل التي يقيم

وزنا مرجحا لازالة العقبات امام التجارة البينية مع اقامة سياج جمركي ممثلا في فرض التعريفة الجمركية الموحدة على واردات دول المجلس من العالم الخارجي، من هنا فانه ينتظر ان يخطو مجلس التعاون الخليجي تلك الخطوات المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي على النحو الذي حددته لها نظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.

هذه الخطوات هي منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية، الى ان تنتهي بالتكامل الاقتصادي التام. ونصوص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي نجد ان اهدافها اقامة سوق خليجية مشتركة يتم فيها اعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشا الوطني من الرسوم الكمركية والرسوم ذات الاثر المماثل فضلا عن مواجهة العالم الخارجي من خلال حائط جمركي موحد بالاضافة الى انتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي ليؤكد ضرورة اتفاق الدول الاعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيهم دون تفريق او تمييز بالنسبة لحرية ممارسة النشاط الاقتصاد وحرية انتقال رؤوس الاموال[26] . وتهدف هذه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الى تحقيق اعلى درجات سلم التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء الا وهي اقامة وحدة اقتصادية تشكل قاعدة مادية اساسية لتنويع الهيكل الانتاجي الخليجي، يمكن من الوصول الى اهداف اقتصادية واجتماعية وامنية مشتركة لعجز كل دولة خليجية عن تحقيقها منفردة .وقد استطاع ان يحقق نجاحا لايستهان به في التكامل الاقتصادي وهو في طريقه الى تحقيق الوحدة الاقتصادية بداية من العام 2010.

2-تكتل اتحاد المغرب العربي:

هو التجمع الذي ولد ايضا في فبراير عام 1989، [27] ويضم في عضويته كل من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المملكة المغربية، الجمهورية الموريتانية الاسلامية وهو يعاني من نفس المصير الذي تعرضت له كل محاولات التكامل الاقتصادي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين وحتى السنوات الاولى من العقد الاول من القرن الحادي والعشرين فالصراع الدائر حاليا بين المغرب والجزائر حول مستقبل الصحراء الغربية وموقعها من جبهة البوليساريو هذا المجلس الى مجرد حبر على ورق حيث توقفت اجتماعاته ولم تفلح جهود الوساطة المغاربية التي تقودها كل من تونس وليبيا في انهاء وهذا الصراع، وبالتالي فلم يختبر حتى يمكن

تقييمه وبالتالي لن يقدم لنا شيئا جديدا نتعلم منه. ويعد هذا التكتل من الناحية الاقتصادية ليس له وجود اصلا او ليست له مؤسسات تحمل هذا الطابع يدل على ذلك نسبة التبادل التجاري بين بلدان هذا التجمع[28] .

3-تكتل منظمة الايكو:

منظمة الايكو تمثل احدى التجمعات الاقتصادية بين عدد من الدول الاسيوية، اختصارا تشير الى تجمع يسمى منظمة التعاون الاقتصادي والتي يرمز لها اختصارا بالاحرف (ECO)[29] حيث تضم في عضويتها عشر دول هي ايران وباكستان وتركيا واذربيجان وتركمنستان وطاجكستان وكازاخستان وقرقيزيا واوزبكستان وافغانستان، واقبلت هذه الدول (دول اسيا الوسطى) على الانضمام الى هذه المنظمة لانها دول حبيسة لا تطل على بحار مفتوحة، ولا تملك منافذ توصلها بالعالم الخارجي هذا بالاضافة الى ضعف المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تتلقاها من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، فقد ساعدت في دفع هذه الدول الى الانفتاح على دول الجوار الاسلامية ايران وتركيا وباكستان،[30] ومما يجب الاشارة اليه ان منظمة الايكو ذات طابع اقتصادي بحت فهي لاتسعى الا الى تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي الاقليمي بين الدول العشرة الاسلامية الاعضاء فيها.

4-تكتل مجموعة الثماني الاسلامية:

يعد تكتل مجموعة الثماني الاسلامية للدول النامية احد التكتلات الاقتصادية الهامة التي ظهرت حديثا كإحدى نتائج التحولات الاقتصادية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، ففي 15 يونيو 1997 عقد زعماء ثمانية دول اسلامية اول قمة لهم في اسطنبول للتباحث والتشاور فيما بينهم حول توطيد اواصر التعاون الاقتصادي بين دولهم، وهذه الدول الثمانية هي (مصر، نيجيريا، تركيا، ايران، اندونسيا، باكستان، بنغلادش، ماليزيا) .[31] ويتضح ان هذا النهج التكاملي يضم في عضويته ثمانية دول لاتنتمي الى اقليم جغرافي معين، بل هي متواجدة في اكثر من قارة فتنتمي كل من (مصر ونيجيريا) الى القارة الافريقية في حين تنتمي باقي الدول الاعضاء الى القارة الاسيوية وهو ما دفعنا الى وضع هذا التجمع الاقتصادي داخل اطار تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول الاسيوية، ولم يقتصر وتنفرد هذا التكامل على تخطي شرط التوطن الجغرافين بل امتد الى اكثر من ذلك حيث صاغت الدول الثمانية لنفسها نموذجا جديدا للتعاون الاقتصادي ومما هو جديد بالذكر ان حجم التجارة البينية

لدول الثماني الاسلامية لاتتجاوز 3,5% من اجمالي تجارتها الخارجية وهي نسبة ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالتجارة البينية داخل الاتحاد الاوربي التي تتجاوز 60% من اجمالي تجارة الاتحاد الخارجية مع باقي دول العالم. وهذا بطبيعة الحال يعكس وجود العديد من العقبات التي تحول دون نمو حركة التبادل التجاري بين هذه الدول الثمانية، فجميع هذه الدول تنتمي الى دول العالم النامي وتشترك معها بالتالي في خصائصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي نفس الوقت فان دول مجموعة الثمانية تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا من حيث عدد السكان، والقدرات الانتاجية ومستويات الدخول ودرجة التقدم التكنولوجي[32]، ويضاف الى ما تقدم ان دول مجموعة الثمانية تعاني من ضعف شديد في البنية الاساسية، وعلى الاخص في مصر ونيجيريا وبنغلادش وباكستان، وغياب قواعد ونظم البيانات داخل غالبية الدول الاعضاء في المجموعة، وضعف دور القطاع الخاص في معظم الدول هذا بجانب الاثار الاقتصادية السلبية للازمة المالية والنقدية الاسيوية في اعوام 1997 و 1998 والتي عصفت باقتصاديات كل من اندونسيا وماليزيا وتركيا .

5-تكتل الايكواس (ECWAS): الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تم انشاؤها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين ويضم في عضويته (15) دولة، ويسعى الى اقامة سوق افريقية مشتركة بين دول غرب القارة السمراء وتم في عام 1975[33] .

6-تكتل الايكاس (ECAS):

الجماعة الاقتصادية الوسط افريقية تم انشاؤها في عام 1982 وهو التجمع الذي يضم في عضويته دول وسط افريقيا وهم الدول الثلاثة (الكاميرون – الغابون – تشاد ثم انضمت اليها بورندي – الكونغو – انجولا – الغابون – الكونغو برازفيل – غينيا الاستوائية) وتهدف الى تحرير التجارة البينية وتدفقات رؤوس الاموال داخل المنطقة التي يعطيها هذا التجمع.

وقد ظلت القارة الافريقية لقرون طويلة الحلقة الاضعف والاكثر معاناة في النظام الدولي اذ خضعت لسيطرة القوى الاستعمارية الاوربية التي نهبت ثرواتها وقسمتها الى مناطق نفوذ عبر حدود مصطنعة قطعت اوطال المجتمعات الافريقية واوجدت اسبابا للفرقة والخلاف فيما بينها , على الرغم من نجاح حركات التحرر الوطني في الحصول على الاستقلال فان الدول الافريقية الوليدة ظلت تعاني من التبعية واضحت مهددة بنمط جديد من الاستعمار اذ ظلت تجمعاتها وتكتلاته

مجرد حبر على ورق لاتساعد دول القارة على الاستقلال التجاري والتخلص من قوى التبعية [34] .

مما تم عرضه فان العالم الاسلامي قد شهد قيام العديد من التكتلات الاقتصادية وقد نجح بعض من هذه التكتلات في الاستمرار والتوسع افقيا وعموديا وصولا الى تحقيق الاندماج الاقتصادي وبعض التكتلات حققت بعض النتائج المحدودة ولكن لا زالت قائمة ويرجى تفعيلها وتعزيز قدراتها في القريب ومن بين هذه التجارب منطقة التجارة الحرة العربية[35] . في حين فشلت معظم التكتلات الاقتصادية في تحقيق اهدافها بشكل عام واستمرارها في الوجود على مسرح خارطة التكتلات الاقتصادية بل ان الكثير منها لا يعد وان يكون صبرا على ورق فتجربة السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون العربي وغيرها تجارب تعكس عدم وعي وصدق الانظمة العربية بل وعدم جديتها في السير في ركب التقدم الاقتصادي العالمي[36] .(الخارطة 2) .

الخارطة (2): التكتلات الاقتصادية في دول العالم الاسلامي *

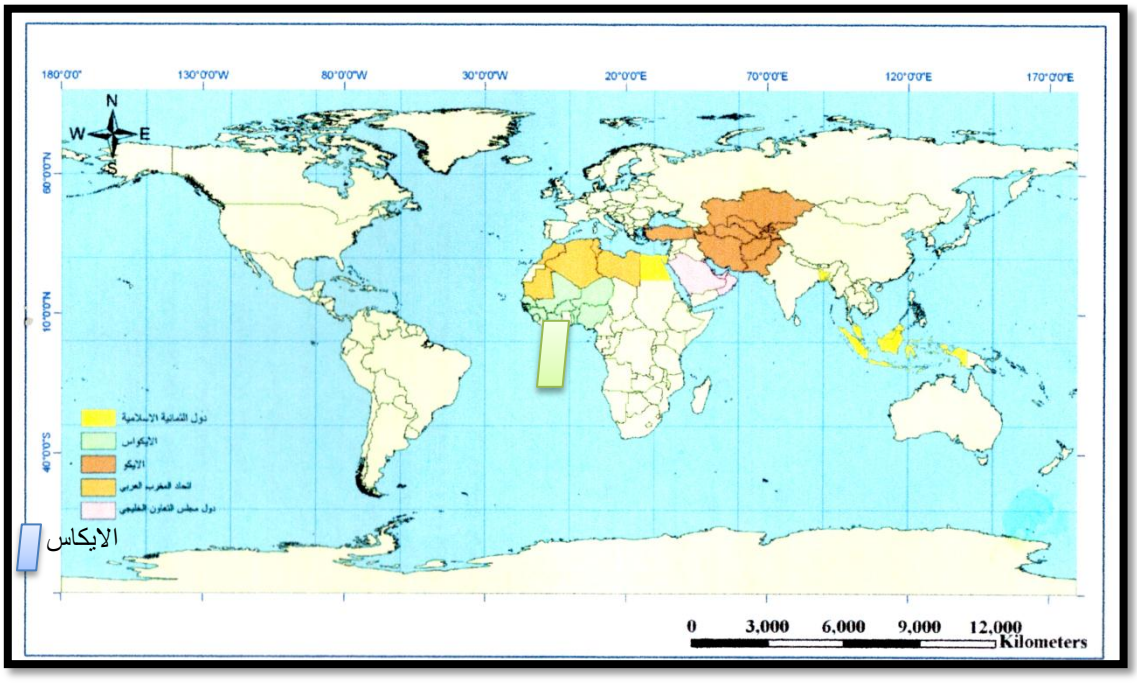

- عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج ARC –GIS V9.3

رابعا : الاهمية النسبية للتكتلات الاقتصادية القائمة في العالم الاسلامي :

هناك اشكال مختلفة من تجسد التجارب الرائدة ومتميزة في مجال التكامل الاقتصادي , وان كان ذلك على مستويات مختلفة تتراوح بين ابسط اشكال التكامل وهو منطقة التجارة الحرة , والارقى اشكاله وهو الاندماج الاقتصادي او الوحدة الاقتصادية , وتتمثل هذه التكتلات بمجموعتها 6 تكتلات والتي تتمثل في (جماعة الدول الثمان الاسلامية , منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) , الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس) , اتحاد المغرب العربي , ومجلس التعاون الخليجي وتجمع الايكاس) .

1- هناك دول اسلامية من الاعضاء المؤسسين في تكتلات غير اسلامية تحظى باهمية جيوبوليتيكية بارزة في خارطة التكتلات الاقتصادية المعاصرة مثل ماليزيا – اندنوسيا – باكستان – سلطنة بروناي اعضاء بارزين في رابطة اقطار اسيا الجنوبية الشرقية (الاسيان ASIAN) الذي اصبح بعد انظمام الصين 2002 اكبر منطقة تجارة حرة في العالم .

2-أ) توجد بعض الدول الاسلامية في اكثر من تكتل اقتصادي مثل تركيا – باكستان – ايران – فانهم اعضاء في تكتل منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو ECO) الوقت نفسه هم اعضاء في تكتل الدول الثمان الاسلامية .

ب) نيجيريا عضو في تكتل الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس) وكذلك هي عضو في تكتل الدول الثمان الاسلامية .

ج) دول ضمن تنظيمات وترتيبات اقليمية تضم دولا اسلامية هي منظمة شنغهاي التي تضم روسيا – الصين فضلا عن الايكو .(لاحظ الجدول 1) .

الجدول (1)

توزيع مؤشرات الاهمية الجيوبوليتيكية للتكتلات الاقتصادية في العالم الاسلامي*

ت	اسم التكتل	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	اجمالي التجارة – مليون دولار	الانكشاف الاقتصادي
1	جماعة الدول الثمان الاسلامية	7532034	955,5	2087800	6524	1186830	56,8
2	منظمة التعاون الاقتصادي ECO	7969993	412,8	1158000	5731	485497	41,9
3	الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس)	475891	263,3	239700	1341	142068	59,2
4	اتحاد المغرب العربيUMA	5776961	84,5	299900	7132	232504	77,5
5	مجلس التعاون الخليجي GCC	2423245	36,6	807500	42024	757489	93
6	تكتل مجموعة الايكاس ECAS	6017098	102,5	538400	1287	123570	63,1

3- تبلغ مساحة التكتلات الاقتصادية الاسلامية الستة القائمة زهاء 34478122 كم^2 وتحتضن نحو 1854,7 مليون نسمة اي بنسبة 26,9% و20% من اجمالي سكان العالم . اذ تبلغ ناتجها الاجمالي 5131300 مليون دولار اي 8,4% وبلغت قيمة تجارتها الخارجية 2804388 مليون دولار .

4- ان سكان تكتل الدول الثمان الاسلامية هو ضعف عدد سكان تكتل الاتحاد الاوربي وان الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الاوربي هو قرابة 7 اضعاف الناتج المحلي لدول الثمان الاسلامية . اما نصيب الفرد في تكتل الاتحاد الاوربي فيبلغ خمسة اضعاف نصيب الفرد في تكتل الدول الثمان فضلا عن حجم التجارة لتكتل الدول الثمانية يشكل زهاء 1\5 التجارة الخارجية للاتحاد الاوربي ويبلغ متوسط درجة الانكشاف في هذا التكتل زهاء 56,8% .

5- احتل تكتل منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) في المرتبة الثانية من حيث الاهمية فقد بلغت مساحة هذا التكتل 7969993 كم^2 اي بنسبة 23,1% من اجمالي مساحة التكتلات في العالم الاسلامي.اما عدد السكان فقد بلغ 412,8 مليون نسمة اي مانسبته 22,2% من اجمالي سكان تكتلات العالم الاسلامي اذ تحظى باهمية اقل من التكتل السابق من حيث الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 1158000 مليون دولار اي مانسبته 25% في حين ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 5731 دولارا في حين بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي 41,9%.

6- يقع تكتل الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس) بالمرتبة الثالثة اذ بلغت مساحة هذ التكتل نحو 4758791 كم^2 وبنسبة 13,8% من مساحة تكتلات العالم الاسلامي ويضم نحو 263.3مليون نسمة اي مانسبته 14,1% من اجمالي سكان العالم الاسلامي , وهو يستحوذ على 5,1% من الناتج المحلي العالمي اذ يبلغ ناتجه المحلي الاجمالي 239700 مليون دولار غير ان الملاحظ على هذا التكتل ان نصيب الفرد من الناتج المحلي لايتجاوز 1341دولار وهو اقل نصيب فرد بين التكتلات في العالم الاسلامي ولايحظى الا بزهاء 0,5% من تجارة العالم.

7- ياتي تكتل الايكاس في المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان البالغ 102,5مليون نسمة وبنسبة 5,5% في حين بلغت مساحة هذا الاقليم 6017098 كم^2 ويأتي في المرتبه الثالثة من حيث المساحة وبنسبة بلغت 17,4% من مساحة دول العالم الاسلامي , ويبلغ مجموع ناتجه المحلي الاجمالي 538400 مليون دولار , غير ان متوسط نصيب

الفرد من الناتج المحلي لايتجاوز 1287 دولار , بينما يبلغ معدل الانكشاف الاقتصادي 63,1%.

8- اما اتحاد المغرب العربي فاتى في المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان فقد بلغ 84,5 مليون نسمة اي نسبة 4,5% من اجمالي عدد السكان والمرتبة الثالثة من حيث المساحة اذ بلغت 5776961 كم^2 بنسبة 16,7% من مساحة العالم الاسلامي في حين بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي 299900 مليون دولار بنسبة 6,4% من الناتج المحلي الاجمالي وان متوسط نصيب الفرد يفوق كل التكتلات باستثناء مجلس التعاون الخليجي اذ بلغ 7132 دولار ولا يحظى الا بزهاء 0,8% من اجمالي تجارة العالم وعلى الرغم من ان هذا التكتل يضم 5 دول افريقية متجاورة غير ان الاهمية النسبية لاتزيد عن 1% من اجمالي تجارته الخارجية فضلا عن ان هذا التكتل يعاني مديونية تصل الى 35% وان درجة الانكشاف الاقتصادي لهذا التكتل تبلغ 77,5% فانه تعاني من تبعية تامة.

9- ياتي تكتل مجلس التعاون الخليجي بالمرتبة الخامسة من حيث المساحة وعدد السكان فقد بلغت المساحة 2423245 كم^2 وبنسبة 7,09 % من مساحة العالم الاسلامي وعدد سكان بلغ 36,6 مليون نسمة اي بنسبة 1,9% من اجمالي سكان التكتلات , غير ان هذا التكتل يحظى باهمية بارزة ضمن التكتلات من نصيب الفرد اذ بلغ 42037 دولار لما يملكه من موارد نفطية كبيرة اذ يعد من اكثر الدول انكشافا اقتصاديا اذ بلغ 93 % وهي دول في حالة تبعية تامة لكونها ذات اقتصاديات احادية السلعة , في حين لايتجاوز حجم التجارة فيه 2005 مليون دولار وبنسبة بلغت 2,6%.

10- تعاني التكتلات الافريقية من تفكك تجمعاتها الاقتصادية لانها لاتضع شروطا ومعايير مسبقة ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانظمام اليها ونتيجة لتعامل الدول الافريقية مع مسألة الانظمام لتلك التجمعات باعتبارها مسألة تخص سيادة الدولة وتعظيم مصالحها الوطنية ترتب على ذلك تمتع باغلبية الدول الافريقية بعضوية اكثر من تكتل اقليمي اذ ان التشابك والتداخل يقوض التكامل الاقتصادي ويجعله اكثر صعوبة وكلفة .

11- ان دول العالم الاسلامي تملك موارد وهذا يتيح لدوله ان تشكل هياكل انتاج ضخمة وسوق واسعة للتبادل التجاري وتسويق المنتجات الزراعيو والصناعية غير ان الوزن الجيوبوليتيكي لهذه التكتلات لا يحظى الا باهمية نسبية ضئيلة في نسبة مساهمتها في التجارة العالمية تصل الى 10% ومن ناحية اخرى ينخفض حجم التجارة البينية لهذه التكتلات اذ لا يتجاوز 3% في اكبر التكتلات الايكواس الذي يدل عبى ضعف مستوى التكامل الاقتصادي بين التكتلات كل على حدى .

الاستنتاجات

من اجل التوصل الى هدف البحث فقد توصل الباحثان الى النتائج التالية :

1- يبرز التكتل الاقتصادي بين الدول كاحد ابرز الاشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصادياتها الدول المتقدمة وبالذات فترة مابين الحرب العالمية الثانية , ادت بالضرورة الى تكتل الدول فيما بينها , اضافة الى ان هذه التكتلات مفيدة لاعضائها لانها توجد فيما بينها سوقا كبيرا للتجارة البينية الحرة تعفيها من جميع القيود .

2- هناك درجات من الاندماج الاقتصادي او التكتل الاقتصادي حيث تتطور مستواه من الدرجة الاقل الى الدرجة الاعلى من الاندماج التجاري والاقتصادي وهي (اتفاقية التجارة التفضيلية – السوق الحرة – الاتحاد الجمركي ----- الخ) .

3- تنشأ التكتلات الاقتصادية نتيجة الاتفاقيات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي , اتفاقيات التبادل التجاري والترانزيت , اتفاقيات الوحدة الاقتصادية , اتفاقية السوق العربية المشتركة , التجمع الاقتصادي العربي , اتفاقية تسيير التجارة ومنظمة التجارة الحرة , ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4- يوجد في دول العالم الاسلامي ست تكتلات اقتصادية كبرى (جماعة الدول الثمان الاسلامية , جماعة الايكواس , منظمة الايكو , منظمة الايكاس , دول اتحاد المغرب العربي , دول مجلس التعاون الخليجي) .

5- ان دول العالم الاسلامي تملك موارد اقتصادية هائلة وهذا يتيح لدوله ان تشكل هياكل انتاج ضخمة وسوق واسعة للتبادل التجاري وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية غير ان الوزن الجيوبوليتيكي لهذه التكتلات لا يحظى الا باهمية نسبية ضئيلة في نسبة مساهمتها في التجارة العالمية تصل الى 10% ومن ناحية اخرى ينخفض حجم التجارة البينية لهذه التكتلات اذ لا يتجاوز 3% في اكبر التكتلات الايكواس الذي يدل على ضعف مستوى التكامل الاقتصادي بين التكتلات كل على حدى .

الهوامش والمصادر

1. عبد المنعم السيد علي , التكتلات الاقتصادية الدولية , طبيعتها , انواعها , خصائصها , اثارها الاقتصادية على الاقطار العربية , مجلة شؤؤن عربية العدد 96 , تونس 1996, ص 107 .
2. فليح حسن خلف, اقتصاديات الوطن العربي، عمان- الاردن، الطبعة الاولى 2004، ص219 .
3. مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المركز الوطني للمعلومات الجمهورية اليمنية، ، 2005، ص10 .
4. مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مصدر سابق ص10 .
5. فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، 2004، ص9 .
6. رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، سوريا-دمشق، 2001، ص230 .
7. فؤاد ابو ستيت، ، مصدر سابق، ص10 .
8. رعد حسن الصرن، ، مصدر سابق، ص232 .
9. فؤاد ابو ستيت، المصدر نفسه، ص13 .
10. فليح حسن خلف، ، مصدر سابق، ص224 .
11. اكرام عبدالرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي 2002، ص62 .
12. فؤاد ابو ستيت، ، مصدر سابق، ص14 .

13 .رعد حسن الصرن، ، مصدر سابق، ص234 .

14 .اسامة المجدوب، العولمة الاقليمية مستقبل العالم العربية في التجارة الدولية، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، ص115 .

15 .اكرام عبدالرحيم، ، مصدر سابق، ص83 .

16 .اسامة المجدوب، المصدر نفسه، ص115 .

17 .اكرام عبدالرحيم، مصدر سابق، ص83 .

18 .اسامة المجدوب، ، مصدر سابق، ص116 .

19 .فليح حسن خلف، ، مصدر سابق، ص264 .

20 .اكرام عبدالرحيم، ، مصدر سابق، ص85 .

21 .جاسم محمد منصور، التجارة الدولية ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص35 .

22 .اكرام عبدالرحيم، ، مصدر سابق، ص87 .

23 .هناء عبدالغفار السامرائي، عماد عبداللطيف سالم، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة 22-23/كانون الاول بغداد /2002، ص103 .

24 .عبدالمطلب عبدالحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص51 .

25 .سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق الدار المصرية اللبنانية 2005، ص 272 .

26 .المصدر نفسه ، ص328 .

27 .محمود كدالم , التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التسويق الدولي , بحث منشور دون مكان طبع على موقع الانترنت www.takatolat.com 2010 , ص 4 .

28 .سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مصدر سابق، ص260 .

29 . سليمان ناصر , التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة , دراسة حالة الجزائر , العدد 1, مجلة الباحث , الجزائر 2002 ص 90 .

30. المصدرالسابق، ص328.

31. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية، مصدر سابق، ص327.

32. المصدر نفسه ، ص328.

33. سامي عفيفي حاتم، مصدر سابق، ص299.

34- Charter of the organization of African unity , done at addis ababa on 25 may 1963 , u.n tready sense NO; 6947 1963 p 72.

35- O .P. C. T . P 299-

36- O .P. C. T . P 301-

- بالاعتماد على :

37- جامعة الدول العربية واخرون , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2016 ملحق 1\3.

38- التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي , مركز الابحاث الاحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية , مركز انقرة , 2008 ص 54.

39- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية في الوضع الاقتصادي في منظمة المؤتمر الاسلامي سنة 2015 ص –ص 208 – 209 .

40- مازن مغايري , موسوعة اطلس العالم , دار الرضوان للنشر , عمان , الاردن , 2012 ص 87.